نعوم تشومسكي

الكتّاب والمسؤوليّة الثقافيّة(*)

(٢ من ٢)

تعريب: سماح إدريس

...فلنعد إلى جوانب السؤال [البدهيّة] الأكثر حَسْماً، عنيتُ: السّعي وراء الحقيقة المتّصلة بالأمور ذات الشأن، والإخبار بهذه الحقيقة. وقد يبدو واجبُ القيام بذلك واضحاً، لكنّه ليس كذلك بالنسبة لثقافات معيّنة على الأقلّ، بما فيها ثقافتُنا [الغربيّة] نحنُ، على نحو ما تبيِّنُ أمثلةٌ ذكرتُها آنفاً. ومع ذلك فإنّ المثقفين الغربيين يفهَمون المقصودَ فهماً جيّداً جداً، ولا يشعرون بأيِّ عناءٍ من جرّاء تطبيق مبادئ أخلاقيةٍ أوّليةٍ على حالةٍ واحدةٍ على الأقل: هي الأعداءُ «الرّسميون»، روسيا الستالينيّة، مثلاً.

ففي ذلك المجتمع، اعتَبَر النظامُ القِيَميُّ الذي فَرَضَتْه السُّلطةُ أنّ مسؤولية المثقّف هي خدمةُ مصالح المتنفِّذين: وذلك بأنْ يسجِّل هذا المثقفُ، وعلى نَحْوٍ مُهَوَّل، الأفعال الرّهيبة (حقيقيّة كانت أمْ مزعومةً) الّتي قام بها مَنْ نُصِّبُوا أعداءً، وأنْ يُخْفِي أو يُجَمِّل جَرائمَ الدولةِ الستالينيّة وأدَواتِها. وكان المثقّفون الروس الذين ينفِّذُون هذه المسؤوليّات مَوْضعَ امتداح وتشريف؛ وأمّا الذين كانوا يرفضون هذه المطالبَ فقد كانوا – على العكس من ذلك – يُعَامَلون معاملةً مختلفة كما نعلم.

هنا [في الغرب] قُلِبَتِ الأحكامُ: فقد ازدُريَ المثقفون الرّوسُ الذين التزموا بما كان متوقّعاً منهم، واستُهِينَ بهم باعتبارهم كوميساريين وإيّاراتشيكيين[1]. وأمّا الرّافضون لهذه المطالب، فقد شرّفناهم باعتبارهم منشقّين: أشخاصاً حاولوا قَوْلَ الحقيقة عن أمور ذات شأن، بالنسبة لهم وفي ظروفهم هُمْ. فإنْ قَصَّرُوا عن شجب جَرائمِ الغرب أو نَفَوْها أصلاً، لم يكن ذلك أمراً يهمّ النّاسَ المحترمين، وإن تميَّزَ الكومیساريّون غَيْظاً بالطبع. كلّ هذا، بدوره، واضحٌ حتّى حدود التفاهة، ولم يُثِرْ أيَّ جَدَلٍ يُذكر.

***

تَرجعُ هذه التمييزات بين الكوميساريّ والمنشقّ إلى أُصول التاريخ المُدَوَّن. خُذْ **حوارات** أفلاطون مثلاً، أو الإنجيل كمثالٍ آخَرَ أعمقَ استثارةً للأحاسيس. فالمثقّفون الّذين حَظُوا آنذاك بالاحترام والتشريف قد دينوا بَعْدَ قرونٍ لاحقة بوصفهم الأنبياءَ الدجّالين – وأعني بأولئك المثقّفين: بطانةَ المماليك[2]، والكوميساريّين. وأمّا الذين كُرِّموا بَعْدَ زَمنٍ طويل بوصفهم الأنبياء الحقيقيّين فقد لاقوا معاملةً مختلفةً في زَمانِهم هم. فهؤلاء قد أخبروا بالحقيقة عن أمور ذات شأن، تتراوح بين التحليل الجغرافي السياسي والقيم الخُلُقيّة، وعانوا العقابَ الذي قُسِم – من دون ثبات، ولو طفيف – لِمن يرتكبون خطيئةَ الشرف والأمانة.

وتتفاوت درجةُ العقاب، تبعاً لطبيعة المجتمع. فقد يكون العقابُ نفياً أوْ إبْعاداً، في روسيا بريجينيف. وفي بَلدٍ تابع للولايات المتّحدة على نحو نموذجيّ، شأنَ السلفادور، فقد يُترك «المجرم» مقطَّعاً في مصرفٍ للمياه، بعد إخضاعه لتعذيبٍ شنيع، أو يُفَجَّرُ رَأسُهُ برصاص كتائب نُخبَةٍ مدرَّبةٍ في الولايات المتّحدة. وأمّا القصاص في حيٍّ للسّود في الولايات المتحدة، فقد يكون بشعاً – وقد حدث مؤخراً أن كان اغتيالاً على طريقة الچستاپو[3] لمسؤولَيْن تنظيميَّيْن

(*) هذا هو الجزء الثاني والأخير من محاضرة القاها المفكّر الأمريكي التقدّمي في أوستراليا ونشرها في كتاب صدر هذا العام بعنوان Powers and Pros-pects. وكنا قد عرّبنا الجزء الأوّل منها في العدد الماضي من الآداب. وأمّا الهوامش والعبارات الموضوعة بين مُعَقْفَيْن [] فهي لي. (هامش المترجم)

(١) Commissars، مقابل Komissars الروسيّة: موظّفون يعيِّنهم الحزبُ الشيوعي لتلقين الوحدات العسكريّة مبادئَ الحزب وسياساته، وذلك من أجل ضمَان ولائها للحزب... وقد يُستخدم هذا اللقبُ على سبيل المجاز ليشمل: كلَّ الّذين يسعَوْن إلى ضبط الرّأي العام وتعبيراتِه، وتكييفها مع سياسة القوّة الحاكمَة. وأمّا الأپاراتشيكيون (من apparat، بالروسيّة) فهم أعضاء الجهاز الشيوعي... ولكنّهم على سبيل المجاز والتوسُّع: الموظّفون الذين ينقادُون انقياداً أعمى لرؤسائهم أوْ لمنظّماتهم الحزبيّة.

(٢) إزاء courtiers، وهم شعراءُ البلاط ومثقفوه. وقد ارتأيتُ هذا التعريب لكونه الأشيع اليوم في لغتنا العربية.

(٣) Gestapo: منظمة بوليسية سريّة نازيّة مارست أعمال قتلٍ وإرهاب ضد المناهضين للنازيّة أو المتّهمين بخيانة مبادئها.

أسـوديْن، بالتـواطؤ مـع البـوليس السـيـاسي القـومي؛ والحقائق بهذا الصدد معروفةٌ وَلا تُنكر، ولكنّها تعتبر أمراً غَيْر ذي بالٍ مـادامت أهدافُ هذا الاغتـيـال هـي مَنْ هي! وهذه الأعـمـال تُدرج في خـانَةِ الفظائع اللامـتناهيـة التي تحمّلناها [نحن الغربيين]، أو موّلناها، أو أشرفنا عليها، أوْ نفّذناها بشكل مـبـاشـر في أمـاكن أخرى. وهذا ليس صعباً تبيانُهُ، إن لم يكن واضحاً قبل هذا التبيان، ويكشف لنا معلوماتٍ أوفرَ عن قيمنا السائدة.

ولنعدْ خطوةً إلى الوراء. فنحن لا يصعب علينا التمييزُ بين الكوميساريّ والمنشقّ في البلدان «المعادية»، بَلْ ولا في الماضي البعيد نفسه. ولكنّنا حين نلتفت إلى الحقائق ذات الشـأن في المضـمـار الخُلُقي، ونتطلّع إلى أنفسنا، فـإنّ الأحكام تُعكس من جـديد، فنقع مـرّةً أُخـرى في النَّسق التـالـي الذي يكاد أن يكون شـامـلاً: حَـيْثُ يُكَرّمُ الكومـيـسـاريُّون، ويوبَّخُ المنشقّونَ عَلى لاإنْصَافِهم. وإنّ إثباتَ ذلك، هنا أيضاً، أسهلُ ممّا ينبغي.

***

إنّ المبـادئ التي نسـتـخـدمـهـا بسـهـولةٍ مـتـزايدة، في الوقت الذي تتناقَص فـيـه مـسـؤوليـتُنا [عن كُلّ الفظائع] لَهِيَ أكثرُ البدهيّاتِ بساطةً. ولكنْ لَمّا كـانت هذه البدهيات تُنكَر في العـادة، وبغـيـظٍ شـديدٍ في الغـالب، فلربّما كانَ عليّ أن أعيد بَسْطَها، بادئاً بالحالةِ التي لا تستدعي أيَّ جَدَل.

١ – إذا ذَكَر المثقفون السوفيات الحـقـيـقـةَ المتصلةَ بالجرائم الأمريكية، كان ذلك حسناً وجيّداً، ولكنّهم لم يحظَوْا بمدح من قِبلنا. فقد كان هناك الكثير من الكوميساريين القادرين على القيام بذلك، وكانت لدى المواطنين السوفيات أمورٌ أهمّ ينكبُّون عليها. ولم تكن جـرائمُ السـوفـيـات في بولندا وتشـيكوسلوفـاكـيـا لِتُدَاني الجرائم الأشدّ فظاعةً التي ارتكبتها الولاياتُ المتّحدة في أمريكا الوسطى؛ هذا إذا نحن انتقيْنا المثاليْن المتوازييْن الواضـحيْن. ومع ذلك فقد كان مِن واجب المثقّف الروسي – أخلاقياً – أن يركّز انتباهه على جرائم بلاده، وَلو أدّى ذلك إلى اسـتبـعـاد جرائم أسوأ بكثير ارتُكِبتْ في مناطق تتخطّى النفوذ الروسي.

٢ – إنْ ضَخّم المثقفُ السوفياتي الجرائمَ الأمريكية أو لَفّقَها، غدا مَوْضع احتقار [من قبل الغربيين].

٣ – إذا تجاهل المثقفُ السوفياتي الجرائمَ الأمريكيّة، لم يكن ذلك أمراً ذا أهميّة [بالنسبة لنا]. ذلك أنّ إعجابنا بالمنشقّين لم ينقص، بأيّ حال من الأحوال، إنْ هم رفضوا التعليق على هذه الفظائع.

٤ – إذا نفى المثـقّـفـون السـوفـيـات وقـوعَ الجـرائم الأمريكيّة أو قلّلُوا مِن حجمها – كَمَا فعل كثيرٌ منهم – كان ذلك [بالنسبة لنا] أيضـاً أمراً ذا دلالة ضئيلة أوْ من دون أيّة دلالةٍ على الإطلاق. ذلك أنّ مـسـؤوليّـتـهم هي تجـاه بلادهم هم [!].

٥ – إذا تجاهل المثقفون السوفيات الجرائمَ السوفياتية أو برّروها، كان ذلك عملاً إجرامياً [في رأي الغربيين].

لم تكن الجرائم التي ارتكبها السوفيات في بولندا وتشيكوسلوفاكيا لتداني الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتّحدة في أمريكا الوسطى!

لاحظوا أنّه لم يكن هناك نقصٌ في المعلومات [الغربيّة] بخصوص الجرائم الغـربيّـة، هذا إذا كـان في وسـعنا أن نصـدِّق – على أقلّ تقدير – الدراسات التي أجرتها مراكزُ الأبحاث الروسيّة في الولايات المتّـحـدة؛ وهي دراسـاتٌ مموّلةٌ من قبل الحكومة. فقد بيَّنتْ هذه الدراسـات عـام ١٩٧٩ أنّ ٩٦٪ مِن النخبة المتوسِّطة و٧٧٪ مِن العمّال ذوي الياقات الزرقاء[٤] كانوا يستمعون إلى إذاعات أجنبيّـة. وهكذا فـقـد توفّرتْ، حتى من خلال ضباب التشويه، معلوماتٌ وافرة للقيام بردّ فعل ملائم إزاء جرائم الولايات المتّـحـدة. غـيـر أنّ العـجـز عن القيام به قد كان أمراً ذا أهميّة ضئيلة، على نحو ما أجمع الكُلّ في هذه الحالة[!].

إنّ المبادئ [المذكورة] مشروعة، وتنطبق مع تغيّر طفيف على مجتمعنا. وهي بالتحديد:

١ – إذا نطق المثقفون الغربيّون بالحقيقة عن جرائم الاتّحـاد السـوفـيـاتي وپول بوت [في كـمـبـوديا] وصـدام حسين (بعد أن تمّ تصنيفُهُ عدوّاً في آب ١٩٩٠)، فهذا أمرٌ مقبول، ولكنّه لا يحظى بأيّة منزلة أخلاقية.

٢ – إذا هم ضـخّـمـوا هذه الجـرائم أو لفّـقـوها، غَـدوْا موضع احتقار.

٣ – إن تجاهلوا مثل هذه الجرائم، فهذا أمرٌ ذو دلالة ضئيلة.

٤ – إذا أنكروا وقوع هذه الجرائم أو قلّلوا من شأنها،

(٤) إزاء blue-collar workers، وهم العمّال الكادحون الذين يرتدون ملابس زرقاء أثناء العمل؛ ويقابلهم: ذوو الياقات البيضاء، وهم الموظفون الذين يتقاضون أجوراً على عملهم الذي لا يستدعي ارتداءَ ثيابٍ زرقاء مخصوصة.

فهذا أمرٌ ثانوي هو الآخر.

٥ – وإذا تجاهلوا الجرائم التي تورَّطَتْ بها دُوَلُهُمْ، أوْ برّروا هذه الجرائم، فإنّ ذلك عمل إجرامي.

إلى هنا، كُلُّ ما ذُكِر منطقٌ صُراح، ولكنّني أعترف بأنّني لا ألتزم به. فأنا لا أوافق على الاستنتاجيْن الثالث والرابع فيما يخصّ المثقفين الغربيين، وقد اعتبرتُ – ومازلت – مثلَ هذا الموقف أمراً بغيضاً. ولربّما أمكن تبريرُ تلك اللاعقلانيّة البادية، بالنظر إلى المسؤوليات الخاصّة المترتّبة على الامتيازات [التي يتمتّع بها المثقفون الغربيّون][٥]؛ لاحظوا أنّ هذا يتطلّب [في حدّ ذاته] دفاعاً ليس من السّهْل بمكانٍ تقديمُهُ. وأمّا بالنسبة للمبادئ الأخرى، فلا ينبغي أن يكون هناك أدنى شكٍّ بصحّتها، وأهمّها على الإطلاق هي النقطة الخامسة بالطبع.

***

وينطبق هذا المنطق على مروحةٍ واسعة مِن الأمور، بما في ذلك الأمثلةُ المذكورة آنفاً، أو غَيْرُها مِن الأمثلة الوثيقة الصِّلة بالرّاهن أيضاً. فلنجرّبْ تمريناً فكرياً بسيطاً: تصوّروا أنّ الاتّحاد السوفياتي نجح في البقاءِ مِن دون تغيير بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان. وتصوّروا أنّ مثقفاً سوفياتياً مّا حَدَث أن ثار آنذاك على الفظائع الرهيبة التي ارتكبتها المقاومةُ الأفغانيّةُ المنتصرة، ولاسيّما القوّاتُ التي يتزعّمها [القائد] الأصوليُّ الإسلاميُّ المتعصّب «قلب الدين حكمتيار» المحسوبُ على واشنطن. قلّة مِن النّاس سيُعجبون بهذا المثقّف حَتّى لو سبق أن احتجّ على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان؛ ولَو هو لم يفعل ذلك لكان تصرُّفه موضعَ احتقار. ولنفترض أنّ مجلةً مّا [سوفياتيّة] كانت قد قدّمتْ دعماً نقدياً لاجتياح أفغانستان، وأرْفقتْه بدعوةٍ إلى قيام مفاوضات مع الولايات المتّحدة (لا مع الإرهابيين الذين وجّهتهم في أفغانستان) وباحتجاجاتٍ على كلفة هذا الاجتياح... أقول:

رفض المراسلون الغربيون عبورَ الشارع لمقابلة الضحايا الفيتناميين... في حين راحوا يشقّون طريقهم في الأدغال بحثاً عن ضحايا پول پوت في كمبوديا!

لنفترض أنّ هذه المجلّة سألتْ ما إذا كانت فظائعُ حكمتيار «تسوِّغ إعادةَ النظر بموقفنا مِن الحرب الأفغانيّة»[٦] – ويصدف أنّني قد اقتبستُ ههُنا عنوانَ ندوة أقامتها عام ١٩٧٨ مجلة Dissent[٧] ولكن مع إحلال كلمة «الأفغانية» مكانَ «الڤيتنامية». لنفترض أنّ مثقفاً سوفياتيّاً كانَ قد تجاهَلَ مصيرَ اللاجئين الأفغان الذين فرّوا من أفغانستان هرباً مِن الإرهاب السوفياتي، ثمّ غلبه العطفُ على الفارّين مِن وجه «حكمتيار»، فشكّل مجموعاتِ إسنادٍ توفّر لهم العونَ وتساعدهم على الاستقرار في الاتّحاد السوفياتي. وبإمكانكم بالطبع ملء الفراغ بالكلمات المناسبة.

تعرفون ما ينبغي أن يكون ردُّكم على المثال السوفياتي الذي اخترعتُه، ولن يجد إنسانٌ شريف أيّة صعوبة في تطبيق هذا المنطق على الوضع الفعلي في مجتمعاتنا الحرّة الخاصّة بنا.

ونحن نعرف أيضاً كيف نطبّق المنطقَ الصحيحَ عينَه على المراسلين [الغربيين] في فنوم پن، أوْ في ڤِنْتَايْن قبل ذلك، الذين لم يكن لديهم وقتٌ [!] للفيضان الهائل من ضحايا القصف الأمريكي الإرهابي [على ڤيتنام]، فرفضوا مجرّد أن يعبروا الشارع لإجراء مقابلات معهم... غير أنّ هؤلاء المراسلين راحوا، فيما بعد، يشقّون طريقهم بصعوبة في الدّغَل بحثاً عن لاجئين فارّين من إرهاب پول پوت في كمبوديا! ولم يكن هذا ما فعله أولئك المراسلون للأجئين من تيمور الشرقية؛ فهؤلاء كانوا غير منظورين (invisible)، حتى حين جِيءَ بهم إلى أبواب مكاتب تحرير الجرائد في نيويورك وواشنطن، على نحو ما حدث في آخر الأمر، مِن فرط يأسهم. ويعرف الإنسانُ الشريف أيضاً كيف يردّ على «التفسير الجدّي بنيوياً» الذي أعطاه مراسلُ آسيا الجنوبية الشرقيّة، الصحافيُّ البريطاني ويليام شوكروس، لتبرير المعاملة [الغربيّة] المتفاوتة لضحايا العدوان الأندونيسي من جهة، بالمقارنة مع ضحايا إرهاب الخمير

---

(٥) ممّا اتّضح سابقاً، وما سيتبيّن لاحقاً، فإنّ المقصود مِن هذه الجملة هو التالي: لمّا كانت للمثقفين الغربيين امتيازاتٌ لا يتوفّر عليها غيرُهُم من مثقّفي البلدان الأخرى (كحريّة الفكر، وسعة المنشورات...)، فإنّ مسؤوليتهم الأخلاقية تجاه ما يحدث في العالم وفي داخل بلادهم أعظم. وعليه، فإنّه يُنتَظَر منهم أن يدينوا الجرائمَ التي ارتُكبتْ خارج بلادهم بالإضافة إلى جرائم دولهم بالذات.

٦) المقصود: لنفترض أنّ هذه المجلّة السوفياتية قرّرتْ، بعد أن عايَنَتْ جرائمَ المعارضة الأفغانيّة «الإسلامية»، أن تَخْضَع لنقدٍ ذاتي، لتقرّر أنّ موقفها السّابق المشكّك بالاجتياح السوفياتي قد كان خطأً وأنّه كان يجب تأييده تأييداً كاملاً... على نحو ما فعل بعضُ الأمريكيين الذين كانوا يعارضون الدخول الأمريكي إلى ڤيتنام ثم عادوا بعد سنواتٍ على الحكم الشيوعي فيها إلى تبريره أو إلى إيجاد إيجابيّات فيه.

(٧) مجلّة أمريكية فصليّة ذات توجّه ماركسي يحرّرها عددٌ من أنصار «الاشتراكيون الديموقراطيون في أمريكا» (DSA)؛ وأشهرهم: مايكل والتزر (ذو التوجّهات الصهيونيّة العمّالية) وميتشيل كوهين.

الحُمْر من جهة ثانية: فقد قال إنّ السبب في هذه المعاملة المتفاوتة يعود إلى «نقص مصادر الدَّعم» في حالة تيمور الشرقيّة بالمقارنة مع الحالة الأُخرى، وإلى صعوبة الوصول إلى اللاجئين التيموريّين. وكأنّ بلوغَ لشبونة وداروين[٨] مِن لندن أصعبُ بكثير من بلوغ الحدود التايلاندية – الكمبوديّة؛ هذا إذا نَحَّينا جانباً – ومن قبيل الترفّق في الحُكْم – الادّعَاء [الكاذبَ] بصدد «مصادر الدعم»!.

وسيكون من السَّهل بمكان أن نستعرض الحالات بسرعةٍ، واحدةً تلو الأخرى، وأن نرى إلامَ تُلْمِعُ بالضبط. غير أنّ ما هو أكثر كشفاً هو أنّ ذلك الاستعراض لم يتم في الحقيقة أبداً، على نحو ما يغيب أيُّ ردّ فعلٍ على امرئ تجرّأ بالقول إنّ اثنين زائداً اثنين تساوي أربعة!

وقد يُقال أنْ ليس من العدل أن نقارن مثقفين غربيين بمثقفين سوڤيات. وهذا صحيح في الواقع. إذ ليس من العدل حقّاً أن نقارن مثقفين سوڤياتاً زعموا أنّ اجتياح أفغانستان قد كان **دفاعاً** عن أفغانستان مِن عناصر مدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، بمثقفين غربيين زعموا (ومازالوا يزعمون) أنّ اجتياح الولايات المتحدة لجنوبي ڤيتنام منذ عام ١٩٦١ قد كان **دفاعاً** عن جنوبي ڤيتنام من عناصر إرهابية مدعومة من هانوي (أو موسكو، أو پيكين). إنّ هذه المقارنة هي، في كلّ مرحلة من مراحلها، مقارنةٌ غير عادلة إلى حدّ جسيم – لكنّها غير عادلة بالنسبة.... للكوميساريين الذين يستطيعون، على الأقلّ، أن يبرّروا موقفهم بالخوف [من النظام السوڤياتي]، لا بالعبوديّة والجُبْن الصُّراح!

مسؤولية المثقف الغربي عن فضح الجرائم أعظم من مسؤولية المثقفين الآخرين، بسبب الامتيازات التي يتمتّع بها في مجتمعه!

وتتعمّم الملاحظةُ السابقة. وإنّ المَلُوميّة[٩] الأخلاقيّة التي تقع على أولئك الذين يتجاهلون الجرائم التي لها شأنٌ في حساب المقاييس الأخلاقية، لهي أعظمُ بمقدار ما يكون المجتمع حرّاً ومنفتحاً، بحيث يستطيعون أن يتكلّموا بحريّة أكبر، وأن يعملوا بفعاليّة مِن أجل أن يضعوا حدّاً لهذه الجرائم. وإنّ الملوميّةَ الأخلاقيّةَ أعظمُ على أولئك الذين يملكون حظاً من الامتيازات **داخلَ** المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية والانفتاح، أولئك الذين يتوفّرون على الإمكانيّات والتدريب [المِهني] والتسهيلات والفرص التي تتيح لهم أن يتكلّموا وأن يعملوا بفعالية؛ وأعني بهم، باختصار: المثقّفين. وهذا من جديد [صحيح] بحسب المنطق البسيط. وليس من الصعب أن نرى كيف تطبّق المبادئُ [المذكورة] واحداً تلو الآخر، وكيف تتناقض القواعدُ الأخلاقيّة البسيطة مع الممارسة [الثقافية] الثابتة المتّبعة. وإن الاستنتاجات لهي، من جديد، حافلةٌ بالدروس والعِبر.

***

فلنُكْمِلْ. لقد كان بمقدور الكومسيساريين السوڤيات، عامّة وأيّاً تكن درجةُ فسادهم، أنْ يُدركوا أنّ اجتياح أفغانستان قد كان ذلك بالضبط: اجتياحاً لأفغانستان. ولعلّهم برّروه، ربّما خوفاً، ولكنّ قلةً منهم كانوا مِن الانحراف [الأخلاقي] بحيث نَفُوا الواقعة نفياً كُلّيّاً. وأمّا الثقافةُ الفكريّةُ الغربية فمختلفة جدّاً. أنا لا أستطيع أن أتحدّث في هذا الصّدد عن أوستراليا... ولكنّي في الولايات المتّحدة دَأبتُ مُنذ أكثر من ثلاثين عاماً على التفتيش في الصحافة السائدة عن مرجع دقيقٍ واحد فحسب يذكر كيف صعّد [الرّئيس الأمريكي] جون ف. كنيدي تدخُّلَ الولايات المتّحدة في الهند الصينيّة: من دعم دولة إرهاب على النسق الأمريكي اللاتيني المعتاد، إلى العدوان الصريح على جنوبي ڤيتنام التي تحمّلت الوزرَ الأعظم مِن عدوان الولايات المتّحدة على الهند الصينيّة جمعاء. أنا بالطّبع لا أقرأ كلَّ شيء، ولكنّي أؤدّي نصيبي من القراءة، ومازلتُ أبحثُ عن مصدر واحدٍ فقط، غير ما هو موجودٌ عند الهوامش القصيّة[١٠]. لقد حدث التصعيدُ بالتأكيد، لكنّه لا يمكن ذكرُهُ ولا التفكيرُ به ضمن الفكر الثقافي [السائد] الذي لا يملك مجرّد أن يبرّر مواقفه بالخوف!

إنّ الحقيقة أسوأُ بكثير. فليس الذين تلقّوْا تعليماً «متوسّطاً» محصّنِين من الحقائق العارية فحسب، وإنّما هم نجحوا أيضاً في أن يزيحوا المسؤولية عنهم ويلقوها على الضحايا. ففيتنام قد كانت هي الطرف المذنب، بحسب الرواية

(٨) لشبونة هي ميناء، وعاصمة البرتغال التي كانت تستعمر تيمورَ الشرقيّة حتى عام ١٩٧٤ (راجع مقدّمة المترجم في العدد الماضي). وأما داروين فميناء، وعاصمة «الأراضي الشماليّة» في شمالي أوستراليا... ومن البدهيّ أنّ المسافة بين لشبونة وداروين من جهة، ولندن من جهة ثانية، أقصر بكثير من المسافة بين هذه الأخيرة والحدود التايلاندية – الكمبوديّة!

(٩) إزاء culpability، أي استحقاق المرء لأن يُلامَ، أوْ يُستَذْنَبَ [أي يُنْسَب الذَّنْبُ إليه].

(١٠) المقصود: أدبيّات الجماعات المهمّشة، واليساريّة تحديداً.

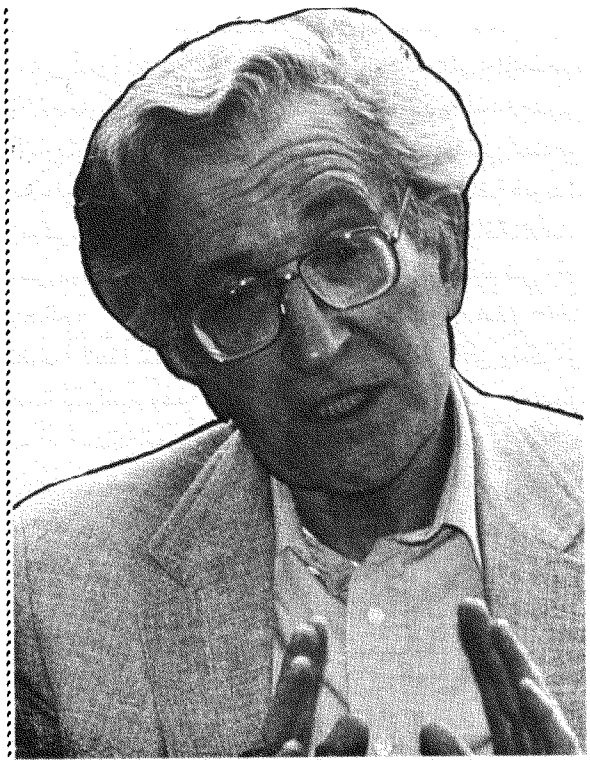

تشومسكي

الشائعة[!] وإن كان ينبغي الإقرارُ بوجود طيْف من الأفكار المختلفة. فإنْ بقينا في حدود أصحاب المسؤولية السياسية العليا كنموذج توضيحي، وجدنا عند أقصى جناح «الحمائم»: جيمي كارتر الذي شرح، أثناء واحدةٍ من عِظاته عن حقوق الإنسان، أنّنا [الأمريكيين] لسنا مَدَينين لڤيتنام بأيّ دَيْن لأنّ «الدمارَ كانَ متبادَلاً» – على نحو ما تكشف سريعاً نَزهةٌ عبرَ مقاطعةِ «كوانغ نجاي» [في ڤيتنام] وسان فرنسيسكو! ولم تكن ثمّة أيّةُ ردّة فعل على قول كارتر باستثناءِ ما صدر عن هوامش الجماعات المهمّشة المعهودة. وعند الطرف الآخر نجد: رونالد ريغان، أو – على نحو أكثر دقّة – نجد أولئك الذين أعطوه بطاقات الملاحظات [التي قرأ منها خطابَه]، ونجد أعضاءَ مجلس الشيوخ يطالبون بأن نواصل عقابَ ڤيتنام بسبب الجرائم التي ارتكبتها ضدّنا! وبين الطرفين هناك «المعتدلون»، كـ: جورج بوش الذي شرَح موقفه قائلاً: «تعرف هانوي اليوم أننا لا نسعى إلاّ إلى إجابات، ولا نهدِّد بفرض عقوبات عليها بسبب ما حدث في الماضي».. فنحن [بحسب بوش] لا نستطيع أن نسامحهم على ما سبق أن فعلوه بنا، ولكنّنا راغبون في أن «نبدأ بكتابة الفصل الأخير من الحرب الڤيتنامية» إن هم كرّسوا كُلّ جهودهم لتعيين بقايا جثث الطيّارين الأمريكيين الذين كانوا قد أسقطوهم من السماء بوحشية[!]. ويصدف أن تكون «الشهامةُ» الأمريكية استجابةً لمطالب رجال الأعمال [الأمريكيين] الّذين يدركون أنّ التعذيب [الأمريكي للڤيتناميين] أمرٌ مُسَلٍ، لكنّ الفوائد الماليّة أشدُّ تسليةً[!].

وقد نُشرتْ ملاحظاتُ الرئيس «العميقة»، التي لم تَستثرْ أيَّ ردّ فعلٍ كالعادة، في تقرير على الصفحة الأولى من جريدة **نيويورك تايمز**. ونَقَلَ العمودُ المتاخمُ لهذا التقرير نبأَ عجز اليابانيين «بما لا يقبل اللُّبْس» عن قبول اللَّوْم على «عدوانهم في زمن الحرب»، كاشفاً من جديد عن «النقيصة» في الشخصية اليابانية التي طالما حيَّرتِ المعلّقين الأمريكيين[11].

***

من الجدير ذِكرُه هو تأثيرات التربية والامتيازات. ففي صفوف المثقّفين، حتى في عزّ الاحتجاج على الحرب [ضد ڤيتنام]، كان النقدُ الأقسى لهذه الحرب – عدا الاستثناءات الهامشيّة المعهودة – هو أنّها قد كانت «غلطة»، نموذجاً على النوايا الحسنة التي انحرفتْ عن سبيلها بسبب الجهل والسذاجة والعجز عن فهم حضارة الڤيتناميين وتاريخهم. وفي المقابل – وإجابةً على سؤال طُرح في استفتاءات منذ منتصف السبعينات – فقد اتّخذ حوالي ٧٠٪ من الجمهور العام موقفاً مؤدّاه أنّ الحرب «في أساسها خاطئةٌ وغيرُ أخلاقيّة»، لا إنّها [مُجرَّدُ] «غلطة». وهذه نِسبةٌ لافتةٌ للنظر، لا لأنّها عاليةٌ بشكل استثنائي بالنسبة لسؤال لم يُفْصَلْ فيه بَعْدُ في استفتاءٍ يتضمّن خياراتٍ كثيرة... فحسب، بل لأنّ الذين عبّروا عن هذا الرّأي قد توصّلوا إليه – على الأرجح – بأنفسهم؛ إذْ يُستبعد أن يكونوا قد شاهدوه أو سمعوا بِهِ في وسائل الإعلام أو في «مجلاّت الرّأي». وليست هذه هي الحالة الوحيدة، وهي خليقةٌ بأن تستدعي منّا بعضَ التفكير.

لا شكّ في أنّ الطبقة السياسية في الولايات المتّحدة تتّبع تقليداً جديراً بالاهتمام... في لَوْم الضحايا على نذالتها هي! وتشمل السّوابقُ المميِّزة على هذا التقليد: التعويضات الهائلة التي فُرضتْ على هاييتي عام ١٨٢٥ عقاباً على «جريمة» تحريرها نفسَها من فرنسا... والمعاملة المشابهة التي تعرّضتْ لها أندونيسيا – من قِبَل مَنْ كانوا «محسنين» هولنديّين إليها زمناً طويلاً – بعد أن ارتكبتِ «الجريمة» ذاتها. هاتان السابقتان هما من بين الحقوق الحصريّة للأقوياء، جنباً إلى جنب مع انعدام ردّ الفعل عليها.

لكنّ ما هو أشدّ لفتاً للنّظر حقيقةُ أنّ الموقف الغربي يُثير مَدْحاً عظيماً، ولاسيّما مَدْحاً للذات [الغربيّة]. وهذا

(١١) المقصود: أنّ اليابانيين لم يعتذروا عن الهجوم الذي شنوه عام ١٩٤١ على بيرل هاربور الأمريكي عام ١٩٤١. ومن الواضح أنّ تشومسكي يبيّن هنا المعاييرَ المزدوجة التي تحكم عقليةَ الأمريكان، أو الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة التي لم تعتذر مطلقاً عن الهجوم النوويّ الذي شنّته على اليابان في هيروشيما وناغازاكي صيف ١٩٤٥.

المشهد المقزِّز إنّما يُجعل أكثرَ حيويّةً فحسب، بحقيقةِ أنّ عقاب الشرف والأمانة طفيف جداً، على الأقلّ لمن يتمتّعون بالحمايات الممنوحة لذوي الغِنى والامتياز في مجتمعاتنا الحرّة.

وغالباً ما تكون تمارينا «البايخة» في جلد الذات أكثر من أن تُحتمل. وهكذا يوبِّخ محرّرو Wall Street Journal (في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) الإدارة الأمريكية لخضوعها لـ«الصراط السياسي المستقيم»[١٢] الذي «كان - ومايزال - سُمَّ الحياة الجامعية»... في إشارة إلى تبنّي هذه الإدارة لـ«نظرة بريجنيف» إلى أمريكا في «وثيقة مختصّة أوجبتها معاهدةٌ من معاهدات الأمم المتحدة» تُلزم جميعَ الموقّعين عليها بأن يعلّقوا على سجلّاتهم الخاصّة بحقوق الإنسان في بلادهم. «أن نعلّق على انتهاكات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة»؟ يعلن المحرّرون في اشمئزاز: أيّ عبثٍ هائل هو هذا! فيعرضون المقتطفات [من الوثيقة] التي صدمتهم صدمةً عنيفة، وتلحظ أنّ «النضال الأمريكي من أجل العدالة» قد شابته - وماتزال - انتهاكاتٌ من نوع «استعباد الأمريكيين الأفارقة، وحرمانهم من حقوق المواطنيّة، والتدمير الفعلي لعدد كبير من حضارات الأمريكيين الهنود الأوائل». أيُّ إهانةٍ أن تُرَدَّدَ، وعلى نحو ببَّغائيّ، أكاذيبُ كهذه، من صُنْع الدِّعاية السوفياتية!

إنّ ردّة فعل المحرِّرين على «الفضيحة» تخبرنا أكثر بكثير ممّا يُدركونه عن وظيفة المفهوم الأحمق المسمّى «الصوابيّة السياسيّة»؛ وهو مفهوم قد صُمِّمَ ليكون سلاحاً أيديولوجياً في سياق الهجوم اليميني الاستثنائي على الاستقلال المتبقّي للجامعات ولمؤسساتٍ أخرى. وقد كانت ردودُ الفعل إلى حدّ ما مشابهةً، وإنْ مشوبة هذه المرّةَ بالمديح، حين أصدر روبرت ماكنامارا (وهو المهندسُ الأوّل لحربٍ خلّفَتْ حوالي أربعة مليون قتيل في الهند الصينية) اعتذارهُ عمّا اقترفه. لكنّ اعتذاره كان... للأمريكيين، بسبب معاناة مجتمعهم واختلالِهِ الناتجيْن من أخطاء أناسٍ يسعَوْن إلى فعل الخيرِ لكنّهم يفشلون!

اعتذر مهندسُ الحرب الأميركية التي خلّفتْ أربعة ملايين قتيل آسيوي... للأمريكيين بسبب ما عانوه من أخطاء أناس فشلوا في فعل الخير!

غير أنّه ليس ثمّة جديدٌ في هذه الملاحظات. فلقد أُعجب [ألكسنْدر] دو توكُّفِيل[١٣]، وهو يشهد على «المسيرة الانتصاريّة للحضارة عبر الصحراء»، بقدرة المستعمرين الأمريكيين على تحطيم الشعب الأصليّ [الأمريكي الهندي] مع «احترام كامل لقوانين الإنسانية»، «بلباقة فريدة، وبهدوء، وبشرعيّة، وبحبٍّ للبشر، ومن غير إراقة للدِّماء، ومن دون انتهاك لأيّ مبدإٍ أخلاقي عظيم في رأي العالم»!... في حين كتبت «هيلين جاكسون» عام ١٨٨٠ تقريراً لافتاً للنظر لَمْ يبزُّهُ تقريرٌ آخر حتى الآن وذلك من عدّة جوانب. وهذا التقرير عن «قرنٍ من العار» يسجّل معاملة «ذلك العرق السيِّئ الطّالع، مِن الأمريكيين [«الهنود الحُمْر»] الذين نُبيدهم بوحشيّةٍ عديمةِ الرَّحمةِ خَوْنٍ» على نحو ما وصف هذه العملية «جون كوينسي أدامز» في لحظة نادرةٍ من سنوات الصدق بعد أن اكتمل إسهامُهُ المميِّزُ. عملياً، تمّ تجاهل كتابُ جاكسون الرائع، وتُجوهِلَ من جديد حين أُعيد طبعه في طبعةٍ محدودة من الفيْ نسخة عام ١٩٦٤؛ وقليل من النّاس يعرفونه اليوم، وهو غير متوفّر [في الأسواق أو المكتبات]. لكنّ اسمها قد كان معروفاً بالتأكيد: فقد دينتْ بقسوة، لـ«خيانتها»، في كتاب مقروءٍ على نطاقٍ واسع، يَحتفل بـ«فتح الغرب [الأمريكي]»، ألّفَهُ المؤرِّخُ العنصريُّ الذي يحظى بإعجاب شديد: ثيودور روزفلت - رئيس الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة - الذي أعلن أنّ «سياستنا - كأمّةٍ - تجاه الأمريكيين الأوائل خليقةٌ بأن تُلامَ: للضعفِ الذي أبدتْه، ولقِصر نظرها، ولميْلها المناسَبِيّ إلى سياسة الإنسانيين العاطفيّين؛ كما أنّنا غالباً ما وَعَدْنا أموراً كان من المستحيلِ الوفاءُ بها؛ ولكنّنا مع ذلك لم نتعمّد القيامَ بأيّ عملٍ شريرٍ!».

وهكذا تتواصل مسيرةُ «الحضارة» الانتصارية، إلى حاضرنا هذا!

وليس من الجديد أيضاً تشبيهُ المجتمع الحرّ بالمجتمع التوتالتياريّ [الشموليّ]. فحين قدّم دايفيد هيوم[١٤] «مبادئه

---

(١٢) political correctness، أي السَّيْر على خط الصَّواب السياسي، دونَ أدنى حَيْد أو انحراف. وهو تعبير اشتُهر في نقد الأساتذة وطلاّب الجامعات اليساريين المعادين للسياسة الأمريكية في الداخل والخارج منذ الستّينات، من قِبل قوى المحافظة الأمريكيّة... ويمكن تعريبه أيضاً بـ«الصوابيّة السياسية».

(١٣) مفكّر ورجلُ دولةٍ فرنسي عاش بين ١٨٠٥ و١٨٥٩م، أمضى تسعة شهور في الولايات المتحدة بين ١٨٣١ و١٨٣٢ وكتب: **الديمقراطية في أمريكا** بالتعاون مع غوستاف دو بومون.

(١٤) مؤرِّخ وفيلسوف اسكتلندي، عاش بين عامي ١٧١١ و١٧٧٦م.

الأولى في الحكم» لاحَظَ أنّ على الحكّام أن يعتمدوا في نهاية المطاف على ضَبْط الفكر: «إنّما على الرّأي [العام] وحده تتأسّس الحكوماتُ، إذن. وهذه القاعدةُ تسري على أكثر الحكوماتِ طغياناً وعسكريّةً وعلى أشدّها حريّةً وشعبيّةً، سواءً بسواء». وقبل نصف قرن كرّسَ جورج أورويل[١٥] مقدّمته **مزرعة الحيوان** للحديث عن إنكلترا حرة وديموقراطية، فلاحظ أنّ النتائج هناك لا تختلف كثيراً عنها في الدولة التوتالتيارية التي كان يهجوها [بأُسلوب السخرية] وإن اختلفتِ الوسائل؛ وشدّدَ على أنّ المثقّفين الانكليز لا ينبغي أن يكونوا موضعَ إطراء. فقد كتب «أنّ الحقيقةَ المشؤومة بشأن الرقابة الأدبية في إنكلترا هي أنّها طوعية إلى حدّ بعيد. فمن الممكن أن تُكَمَّ الأفكارُ التي لا تحظى برضى الجمهور، وأن يعتّمَ على الحقائق المزعجة، مِن غيرِ ما حاجةٍ إلى أيِّ حَظْر رَسْمي». ومن دون استخدام القوّة «فإنّ كلَّ مَنْ يتحدّى الأورثوذكسية السائدة سيجد نفسه مُسْكَتاً بفعالية مذهلة»، وذلك بفضل تذويت قيم الخضوع والامتثال، وبفضل تحكّم «رجال أغنياء» بالصحافة، «[رجال] يملكون كلَّ الحوافزِ للابتعاد عن الأمانة في موضوعات هامّة محدّدة».

كل الحكومات تنبني على ضبط الفكر، سواءٌ أكانت عسكريّةً أم «حرّة»!

لقد كان تحليلُ «أورويل» ضعيفاً، وشواهده هزيلةً، ولكنّ أموراً كثيرة حدثت بعد ذلك. فتوسّعَ نطاقُ التحليل توسُّعاً كبيراً، وثمّة سجلٌّ واسع اليوم يبيّن دقّةَ ملاحظات «أورويل» عن المجتمعات الحرّة – وهي ملاحظاتٌ بقيت غيرَ منشورةٍ واكتُشِفَتْ بين أوراقه بعد ثلاثين عاماً؛ ولعلّ ذلك يوضح مُرادَهُ [في أنّ المجتمعات «الحرّة» قامعة بطريقتها]!

ولأسبابٍ هي من الوضوح بحيث لا تستحقّ العرض، فإنّ موضوع مقدّمة أورويل التي لم تُنشر[١٦] حقيق بأنْ يفوق في أهميّته، بالنسبة للغربيين، ذلك الفضحَ الآخرَ لجرائم «العدوّ المكروه» [السوفياتي] في أشهر عملٍ لأورويل صدر بعد سنوات قليلة لاحقة [المقصود: ١٩٨٤]... وحقيقٌ بأن يفوقه من حيث إثارته الثقافية. فوسائل ضبط الفكر المستخدمة في أشدّ الحكومات «طغياناً» شفافةٌ؛ وأمّا وسائل الضبط في «أكثر المجتمعات حريةً وشعبيةً»، فإنّ نَسْلَ خيوطها أشدّ إثارةً. ولَوْ تركّزَ عملُ أورويل على هذه الأمور الأعظم أهميّة وتحدّياً للفكر، لما صارَ بطلاً في الغرب، بل كان سيكون «هيلين جاكسون» أُخرى، أو كان سيعاني الإساءَةَ التشهيريّة التي عوقِب بها «برتراند راسل»[١٧] لأمانته وشرفه... ولكانت النتيجةُ المرجّحة هي ما دلّلَتْ عليه حالةُ رَجُلٍ رَادَ دراسةَ الدعاية الشركاتيّة (Corporate)، التي هي الأداة المعاصرة الأساسية في شنّ «المعركة المستمرة على عقول النّاس» بتعبير شخصيّة رائدة في ميدان العلاقات العامّة هي العالِمُ الاجتماعي الأسترالي «ألكس كاري» الذي تداولتْ عَمَلَهُ الكاشفَ النافذَ البصيرةِ، مدّة سنواتٍ، مجموعةٌ صغيرة من الأشخاص المهتمّين بفهم العالم الحديث، وهو عمل يباشَرُ بنشره في شكلٍ سهلِ المنال الآن فحسب (وعنوانه: **نزعُ الخطر عن الديموقراطية**، وصدر عام ١٩٩٥). فهذا العالِمُ بدوره – وهو أمرٌ يُسجَّلُ لَهُ [شأنَ جاكسون وأورويل وراسل] – قد كانَ ومايزال هدفاً للتشهير والقدح على يد الكوميساريين «الطوعيين»، على نحو ما يدرك ذلك جيّداً قرّاءُ الصحف المحليّة [الاسترالية].

عند هذه النقطة نبدأ، بشقّ النفس نبدأ، بمقاربة الأسئلة الحقيقية عن مسؤولية الكاتب الثقافية والأخلاقية. ونكتشف أنّ ثمّة الكثير مِمّا يمكن قولُهُ في نهاية المطاف، وأنّ ثمّة إجاباتٍ كثيرةً يمكن طرحُها. ولكنّ الإجابات لا تجاملنا، ولا تجامل الوسطَ الذي نحيا فيه ونعمل، بل يجب أن تكون في صميم همومنا ونشاطاتنا: في مدارسنا، وفي دوريّاتنا، وفي جمعيّاتنا. فإذا حدث هذا، فإنّنا نستطيع عندها أن نزعم أنّنا ندخل العالم المتحضّر!

---

(١٥) روائي وكاتب مقالات إنكليزي، عاش بين ١٩٠٣ و١٩٥٠. من أشهر كتبه: **مزرعة الحيوان**، و**١٩٨٤**. وأما مقدّمة الكتاب الأول فقد سبق أنْ عرّبتُها بُعيْد نشرها في انكلترا والولايات المتّحدة، ونشرتُها **الآداب** في العدد ٣/٤ ١٩٩٦.

(١٦) كتب تشومسكي محاضرته هذه قبل أن تُنشر مقدمة أورويل في نهاية عام ١٩٩٥، وعرّبتُها في عدد **الآداب** المذكور سابقاً.

(١٧) فيلسوف، ورياضيٌ إنكليزي، عاش بين ١٨٧٢ و١٩٧٠، وحاز جائزة نوبل للآداب عام ١٩٥٠. وقد دافع «راسل» عن الذين رفضوا الحرب العالمية الأولى بدوافع ضميريّة، وأيّد العصيان المدني من أجل نزع السلاح النووي، وسجن مرّتين (١٩١٨و١٩٦١) ثم أسّس «المحكمة الدولية للجرائم الأمريكية في فيتنام» عام ١٩٦٨ ورَأسَها.